مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط (آيات من سورة البقرة أنموذجاً)
اسم الكاتب: أ.د. نبيل أبو عمشة، صالح الوجعان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2983
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Damascus University Journal of arts and humanities sciences
Vol 39 No.1 (2023):157-167

مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 39- عدد 1 (2023): 157-167

تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند أبي حيّان الأندلسيّ في تفسير البحر المحيط (آيات من سورة البقرة أنموذجًا).

أ. د. نـبـيـل أبو عمشة[1]، صالح الوجعان[2]

[1] أستاذ النحو والصرف في كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق.

[2]. طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق.

الملخّص:

تقدير الإعراب محكوم بالصناعة النحويّة وقواعد اللغة، أما تفسير المعنى فلا قيود تحكمه، فيضيف الشارح ما يشاء إلى الجملة ليتّضح المعنى ويزول اللبس. وقد عُنِي النحاة بقضيّة تفسير المعنى والتقدير الإعرابي، وعقد ابن جنيّ فصلًا لهذه القضية في كتابه الخصائص.

وفي بحثنا هذا سنقف عند مواضع في تفسير أبي حيّان الأندلسي المسمّى: البحر المحيط، حكم فيها أبو حيان على آراء بعض المفسّرين بأنّه تفسير معنى لا تقدير إعراب؛ لأنّها إن كانت تقديرًا للإعراب فقد خالفت الصناعة النحويّة، ونناقش هذه المواضع من تفسير سورة البقرة على أنّها أنموذج لسائر التفسير بمنهجٍ وصفيّ تحليليّ.

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

الكلمات المفتاحيّة: الإعراب، المعنى، التفسير، الصناعة النحويّة، سورة البقرة، البحر المحيط، أبو حيّان.

Interpretation of the syntax and interpretation of the meaning according to Abu Hayyan Al-Andalusi in the interpretation Al-bahr Al-moheet (interpretation of Surat Al-Baqarah as a model)

Prof.Dr. Nabil Abu Amshah[3] ,Salih Al-Waj'an[4]

3-.Professor of Grammar and Morphology at the Faculty of Arts - Department of Arabic Language - University of Damascus
4-PhD student at the Faculty of Arts - Department of Arabic Language - Damascus University

Abstract:

The interpretation of the parsing is governed by the grammatical industry and the rules of the language. As for the interpretation of the meaning, there are no restrictions governing it. The commentator adds what he wants to the sentence to clarify the meaning and eliminate confusion. The grammarians were concerned with the issue of the interpretation of meaning and the estimation of the syntax, and Ibn Jinni held a chapter on this issue in his book Al-Khasays.

In our research, we will stop at places in the interpretation of Abu Hayyan al-Andalusi called: Al-Bahr al-Moheet, in which Abu Hayyan judged the opinions of some commentators that it is an interpretation of a meaning, not an interpretation of parsing; Because if it was an interpretation of the syntax, it contradicted the grammatical industry, and we discuss these places from the interpretation of Surat Al-Baqarah as a model for the rest of the interpretation with a descriptive and analytical approach.

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Keywords: Interpretation, The Meaning, Syntax, The Grammatical Industry, Surat Al-Baqarah, Al-Bahr Al-Moheet, Abu Hayyan.

يعمد النحاة في توجيه التركيب اللغويّ إلى التقدير؛ ليتضح المعنى ويزول اللبس الحاصل في فهمه، فيضيفون كلماتٍ أثناء الشرح ليست من الصيغة اللغويّة للبيت الشعريّ. وهنا قد يحصلُ لَبسٌ في فهم المُراد.

وقد نبّه العلماء على هذا الأمر، وعقد ابن جنيّ بابًا في كتابه الخصائص بعنوان: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، يقول فيه: "هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه: الحقْ أهلَكَ قبلَ الليلِ، فرُبّما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبَة له إلى أن يقول (أهلكَ والليلِ)، فيجرّه، وإنّما تقديره: الحقْ أهلَكَ وسابقِ الليلَ. وكذلك قولنا زيدٌ قامَ: ربّما ظنّ بعضُهم أنّ زيدًا هنا فاعلٌ في الصنعة، كما أنّه فاعل في المعنى" (ابن جني، بلا تاريخ، 279/1–280).

فتقدير الإعراب محكوم بالصناعة النحويّة وقواعد اللغة، أما تفسير المعنى فلا قيود تحكمه، فيضيف الشارح ما يشاء إلى الجملة ليتّضح المعنى ويزول اللبس، ففي قولهم (أهلكَ والليلَ): لا يتحرّج الشارحُ من حذفِ حرفِ العطفِ ووضعِ ظرفِ زمانٍ محله، فنقول: المعنى (الحقْ أهلَكَ قبلَ الليلِ). ولكنّنا إن أردنا التوجيه الإعرابيّ لهذه العبارة فلا بُدّ لنا من تفسير نصب الاسمين في هذه الصيغة، فنقدّر أفعالًا ناصبةً لها ونقول: الحقْ أهلَكَ وسابقِ الليلَ.

وفي تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ(745هـ)، نلحظ تنبّه أبي حيّان لمسائل تفسير المعنى والتقدير الإعرابيّ، وهو تنبّه يكشف عن فهمٍ عميقٍ لكلام السابقين من العلماء والمفسّرين، وفيما يلي سندرس مجموعة من الأمثلة من تفسير سورة البقرة:

في قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29]، يشرح أبو حيّان الآية الكريمة، فيبيّن أنّ الآية في سياق ذكر نِعَمِ الله عزّ وجلّ على الإنسان. ثم يشرع في الإعراب، فـ(ما) اسم موصول بمعنى الذي، وهي في محلّ نصب، لأنّها مفعول (خلق)، وشبه الجملة (في الأرض) متعلقان بفعل الصلة المحذوف، وجميعًا: منصوبة على الحال من المخلوق، وهي حال مؤكّدة، فقولك: جاؤوا جميعًا، تفيد حضور أفراد المجموعة كلّهم، ولا تفيد مجيئهم في وقتٍ واحدٍ، أمّا قولك: جاؤوا معًا، فتفيد حضورهم جميعًا في وقتٍ واحدٍ، وجميعًا: حال مؤكّدة وليست توكيدًا معنويًّا، وقد ذكر ابن هشام في المغنيّ أنّ من النحاة المعاصرين من ذهب إلى أنّها توكيد، ولو كانت توكيدًا لجاءت في التنزيل (جميعَه) (انظر: ابن هشام الأنصاريّ، 2000م، 632/5–633).

وفي شرح التصريح أنّ الذي قال (جميعًا) توكيد هو ابن عقيل، ويذكر النحاة أنّ الذي منع (جميعًا) من التوكيد هو خلوّه من الضمير، يقول خالد الأزهريّ: "فليس منه أي؛ من التوكيد: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: 29] لعدم الضمير، خلافًا لمن وهم وه2 ابن عقيل فإنه قال: إن (جميعًا) توكيد لـ(ما) الموصولة الواقعة مفعولا لـ خلق، ولو كان كذلك لقيل: جميعه، ثم التوكيد بـ(جميع) قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، قاله في المغني" (الأزهريّ، 2000م، 134/2).

ثمّ يذكر أبو حيّان أنّ هناك من ذهب إلى أنّ المُراد بـ(ما في الأرض) الأرضَ وما فيها، وهو معنى صحيح وتؤيّده آية أخرى وذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة:22]، ولكنّ هذا الذي ذكره ليس إعرابًا وإنّما تفسير للمعنى، ولا يوجد تقديم وتأخير في العبارة، ولا يجوز إعراب (الأرض) مفعولًا به، يقول أبو حيان: " وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعْنِيَّ بِقَوْلِهِ: (مَا فِي الْأَرْضِ)، الْأَرْضُ وَمَا فِيهَا، فَهُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَدْلُولِ اللَّفْظِ، لَكِنَّهُ تَفْسِيرُ مَعْنًى مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾[البقرة:22]، فَانْتَظَمَ مِنْ هَذَيْنِ الْأَرْضُ وَمَا فِيهَا خَلَقَ اللَّه ذَلِكَ لَنَا" (أبو حيّان،1420هـ، 216/1).

فأبو حيان في هذا الموضع من تفسير الآية لا يخلط بين تفسير المعنى والتقدير الإعرابيّ، فالمعنى صحيح وتعضده آية أخرى، ولكنّنا في الإعراب ملزمون بقواعد صناعيّة، فالخلق في الآية لِمَا استقرّ بالأرض فحسب، ولا تفيد هذه الآية خلقَ الأرض، وإنّما تفيده آية أخرى، وفي الإعراب يبقى المفعول هو (ما) الذي يدلّ على الأشياء الموجودة على الأرض، أمّا في تفسير المعنى فبالإمكان شرح هذه الآية مع الآية الأخرى ونقول: إنّ الله خلق الأرض وما فيها وهي نِعمٌ جليلة علينا شكرها. يقول أبو السُّعُود في تفسيره: "... أي خَلَقَ لأجلكم جميعَ ما في الأرض من الموجودات لتنتفعوا بها في أمور دنياكم بالذات أو بالواسطة وأمورِ دينكم بالاستدلال بها على شؤون الصانعِ تعالى شأنُه" (أبو السعود العمادي، بلا تاريخ، 78/1). فأبو السعود في كلامه السابق التزم بما

تدلّ عليه الآية من الدلالة، ولكنّه في موضعٍ آخر يعلّق على الآية بتفسير للمعنى ويستدلّ من الآية على خلق الأرض وما فيها قبل خلق السماء وما فيها، حين يقول: ". . . وما في سورةِ البقرةِ من قولِه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ البقرة: 29، يدلانِ على تقدم خلقِ الأرضِ وما فيها على خلق السماءِ وما فيها وعليه إطباقُ أكثرِ أهلِ التفسيرِ" (أبو السعود العمادي، بلا تاريخ،102/9). فأبو السعود في كلامه هذا يفسر المعنى ولم يقصد إلى إعراب المفردات والجمل.

والقول بظاهر المعنى لا يصحّ في الصناعة النحويّة في هذه الآية، فالآية الكريمة تتحدّث عن خلق ما في الأرض ولا تتحدّث عن خلق الأرض، ولذلك لا يجوز في الصناعة النحويّة جعل (الأرض) مفعولًا به، بل هي اسم مجرور، ولكن هذه الآية(29) مع الآية الأخرى(22) تجعلان الأرض وما فيها مخلوقين قبل السماء، وهو معنى صحيح. فالكلام على التفسير يختلف عن الكلام في الإعراب، ففي الإعراب نلتزم بالصيغة اللغويّة المُعربَة وقواعد الصناعة النحويّة، وهو ما نبّه إليه أبو حيّان في هذا الموضع.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾[البقرة: 143]، وسبب نزول هذه الآية الكريمة كما يذكر ابن هشام في السيرة هو بشأن تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة مجدّدًا(انظر: ابن هشام المعافريّ، 1955م، 550/1).

يتكلّم أبو حيّان على إعراب الآية الكريمة، ويذكر آراء متباينةً في إعرابها، فالفعل (جعلنا) يتعدى إلى مفعولين، وتختلف الآراء في المفعولين، فالرأي الذي يراه أبو حيّان أن تكون (التي) من قوله (التي كنت عليها) المفعول الأوّل، والمفعول الثاني هو (القبلة). يقول أبو حيّان: " جَعَلَ هُنَا: بِمَعْنَى صَيَّرَ، فَيَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْقِبْلَةُ، وَالْآخَرُ (الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا). وَالْمَعْنَى: وَمَا صَيَّرْنَا قِبْلَتَكَ الْآنَ الْجِهَةَ الَّتِي كُنْتَ أَوَّلًا عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ، أَيْ مَا صَيَّرْنَا مُتَوَجَّهَكَ الْآنَ فِي الصَّلَاةِ الْمُتَوَجَّه أَوَّلًا، لِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَوَّلًا إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ صَارَ يُصَلِّي إِلَى الْكَعْبَةِ. وَتَكُونُ الْقِبْلَةُ: هُوَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي، وَالَّتِي كُنْتَ عليها: هو المفعول الأول، إِذِ التَّصْيِيرُ هُوَ الِانْتِقَالُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. فَالْمُتَلَبِّسُ بِالْحَالَةِ الْأُوْلَى هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالْمُتَلَبِّسُ بِالْحَالَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفًا، وَجَعَلْتُ الْجَاهِلَ عَالِمًا؟ وَالْمَعْنَى هُنَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: وَمَا جَعَلْنَا الْكَعْبَةَ الَّتِي كَانَتْ قِبْلَةً لَكَ أَوَّلًا، ثُمَّ صُرِفْتَ عَنْهَا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قِبْلَتَكَ الْآنَ إِلَّا لِنَعْلَمَ" (أبو حيّان،1420هـ،14/2) .

ثم يذكر أبو حيّان مجموعة من الآراء المتباينة في إعراب هذا الموضع، وهي تجوز لأنّ تأويل كلمة (القبلة) في الآية مختلف فيه بين المفسّرين، فهل المقصود بها الجهة التي تقبل إليها، أو المقصود الكعبة؟. ولذلك خطّأ أبو حيّان الزمخشريّ حين جعل القبلة المفعول الأوّل و(التي) هي المفعول الثاني، يقول أبو حيّان: " وَوَهِمَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَلِكَ، فَزَعَمَ أَنَّ الَّتِي كنت عليها: هو المفعول الثَّانِي لِجَعَلَ، قَالَ: الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْقِبْلَةِ، إِنَّمَا هِيَ ثَانِي مَفْعُولَيْ جَعَلَ. تُرِيدُ: وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الْجِهَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا، وَهِيَ الْكَعْبَةُ،...، يَعْنِي: وَمَا رَدَدْنَاكَ إِلَيْهَا إِلَّا امْتِحَانًا لِلنَّاسِ وَابْتِلَاءً" (أبو حيّان، 1420هـ،15/2، وانظر: الزمخشريّ، 1407هـ، 200/1).

ويذكر آراءً أخرى لإعراب هذا الموضع، وكلّها ناتجة من اختلاف الفهم والتأويل للقبلة، فيجوز أن تكون القبلة الكعبة أو بيت المقدس، فقد كان صلى الله عليه وسلّم يتوجّه إليهما في وقتين متغايرين.

ثمّ ينقل رأيًا لابن عبّاس رضي الله عنهما يقول فيه إنّ القِبلة في الآية هي الكعبة، وكنت بمعنى أنت، يقول أبو حيّان: "وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْقِبْلَةُ فِي الْآيَةِ: الْكَعْبَةُ، وَكُنْتَ بِمَعْنَى: أَنْتَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[آل عمران:110]، بِمَعْنَى: أَنْتُمْ. انْتَهَى. وَهَذَا مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِنْ صَحَّ تَفْسِيرُ مَعْنًى، لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، لِأَنَّهُ يؤول إِلَى زِيَادَةِ كَانَ الرَّافِعَةِ لِلِاسْمِ وَالنَّاصِبَةِ لِلْخَبَرِ، وَهَذَا لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ. وَإِنَّمَا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، مَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ، أَنَّ كَانَ تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ، وَمَنْ صَارَ إِلَى شَيْءٍ وَاتَّصَفَ بِهِ، صَحَّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى نِسْبَةُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ. فَإِذَا قُلْتَ: صِرْتَ عَالِمًا، صَحَّ أَنْ تَقُولَ: أَنْتَ عَالِمٌ، لِأَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ بِشَيْءٍ هُوَ فِيهِ. فَتَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: كُنْتَ بِأَنْتَ، هُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَهُوَ تَفْسِيرُ مَعْنًى، لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ. وَكَذَلِكَ مَنْ صَارَ خَيْرَ أُمَّةٍ، صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: أَنْتُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ" (أبو حيّان، 1420هـ،15/2).

وتفسير ابن عبّاس (كنت) بـ(أنت) لجعل القبلة هي الكعبة، وأن تُركت (كنت) على معنى المضيّ فيها لم تكن القبلة في الآية إلا بيت المقدس. وكذلك في قوله تعالى:﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ آل عمران:110، فالخيريّة في الأمّة كانت وما تزال، فهي ليست صفةً مضت وتغيّرت، ولذلك فسّر ابن عبّاس(كنت) ب(أنت). يقول أبو جعفر الطبريّ: " فإن سأل سائل فقال: وكيف قيل: ﴿كنتم خير أمة﴾، وقد زعمتَ أنّ تأويل الآية: أنّ هذه الأمة خيرُ الأمم التي مضت، وإنّما يقال: ﴿كنتم خير أمة﴾، لقوم كانوا خيارًا فتغيَّروا عما كانوا عليه؟ قيل: إنّ معنى ذلك بخلاف ما ذهبتَ إليه، وإنّما معناه: أنتم خير أمة، كما قيل: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: 26] وقد قال في موضع آخر: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: 86] فإدخال (كان) في مثل هذا وإسقاطها بمعنى واحد، لأنّ الكلام معروف معناه" (ابن جرير الطبريّ، 2000م، 106/7).

وهذا من أبي جعفر كذلك تفسير معنى لا تقدير إعراب. فقول ابن عبّاس إن أُريد به تقدير الإعراب، يؤدّي إلى زيادة كان في الآية، وهو أمر لا يصحّ في الصناعة النحويّة في هذا الموضع، ولذلك لم يرض به أبو حيّان.

ولعلّ جعل المفعول الثاني لـ(جعل) محذوفًا للعلم به، والتقدير كما ذُكر آنفًا: وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا قِبْلَةً الآن إِلَّا لِنَعْلَمَ. خير من جعل (كان) زائدة. ولعلّ عدم رضى أبي حيّان بزيادة (كان) بسبب وجود الضمير مع كان، وقد اشترط النحاة لزيادة كان وجودها لوحدها دون اسمها وخبرها، ومن ذلك زيادة كان بين الصفة والموصوف في بيتٍ للفرزدق، وأجازه سيبويه يقول سيبويه: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَـنا كـانُوا كِـرامِ"(سيبويه، 1988م، 153/2).

ويعارض المبرّد زيادة كان في البيت، لوجود (لنا) وهي خبر كان، يقول المبرّد تعليقًا على بيت الفرزدق: "والقوافي مجرورة. وَتَأْوِيلُ هَذَا سُقُوط (كَانَ) على (وجيران لنا كرام) فِي قَول النَّحْوِيين أَجْمَعِينَ. وَهُوَ عِنْدِي على خلاف مَا قَالُوا من إِلْغَاء كَانَ وَذَلِكَ أَنّ خبر (كَانَ) (لنا)، فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا" (المبرّد، بلا تاريخ،116/4-117).

كما يجوز حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها وتعوّض عنها (ما) كما في قول الشاعر:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهُمُ الضبعُ
(انظر: ملاك صادق، 1995م، ص93).

وبالعودة لكلام ابن عبّاس نقول: كلامه تفسير للمعنى ولا يريد به تقدير الإعراب وهذا ما قال به أبو حيّان، وذلك لوجود مانعٍ صناعيّ وهو عدم زيادة (كان) وهي رافعة للاسم وناصبة للخبر. وهذا من المواضع التي حصل فيها تجاذب بين المعنى والصناعة، فالمعنى: أنّ الله جعل القبلة التي أنت عليها الآن قبلتك، وهذا هو المعنى في كلّ العبارات المقدّرة على اختلافها. ولكنّ الصناعة النحويّة توجب على المفسّر تأويل العبارة ليصحّ المعنى والصناعة.

وفي قوله تعالى:﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[البقرة: 171]، في هذه الآية الكريمة دارَ كلامٌ كثيرٌ للعلماء في تفسير التشبيه في الآية، وأورد أبو حيّان الآراء جميعها مع تقديرِ محذوفٍ ليتّضح المُراد منه، ثمّ يقول أبو حيّان: "وَأَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مُصَحِّحِ هَذَا التَّشْبِيهِ، فَقِيلَ التَّقْدِيرُ: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دعائهم إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَدَمِ سَمَاعِهِمْ إِيَّاهُ، كَمَثَلِ بَهَائِمِ الَّذِي يَنْعِقُ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ قَيْدٍ فِي الْأَوَّلِ، وَحَذْفِ مُضَافٍ مِنَ الثَّانِي. وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَدَمِ فَهْمِهِمْ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ، كَمَثَلِ الْمَنْعُوقِ بِهِ مِنَ الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَفْقَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ غَيْرَ الصَّوْتِ. فَيُرَادُ بِالَّذِي يَنْعِقُ، الَّذِي يُنْعَقُ بِهِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْمَقْلُوبِ عِنْدَهُمْ. قَالُوا: كَمَا تَقُولُ: دَخَلَ الْخَاتَمُ فِي يَدِي وَالْخُفُّ فِي رِجْلِي. وَكَقَوْلِهِمْ: عَرَضَ الْحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ، وَأَوْرَدُوا مِمَّا ذَكَرُوا أَنَّهُ مَقْلُوبُ جُمْلَةٍ. وَذَهَبَ إِلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْفَرَّاءُ وَجَمَاعَةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهُ، لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ، أَوْ إِنْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ، فَهُوَ مِنَ الْقِلَّةِ بِحَيْثُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ" (أبو حيّان، 1420هـ، 105/2-106).

ولعلّ هذه التقديرات تدخل في تفسير الإعراب وتقديره، وليست تفسيرًا للمعنى فحسب، فهي محذوفات مُرادة لاستقامة الكلام، وجاز حذفها للعلم بها، فهي من باب سعة اللغة العربيّة، ويورد سيبويه مجموعة من الأمثلة على جواز الحذف للعلم بالمعنى، ومن هذه الأمثلة الآية التي نتكلّم عنها، يقول سيبويه: "ومثله: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[سبأ:33]، وإنّما المعنى: بل مكرُكُم في الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ: ﴿ ولكن البرّ من آمن بالله﴾[البقرة:177]، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر. ومثله في الاتّساع قولُه عزّ وجلّ: ﴿وَمَثَلُ الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً﴾[البقرة: 171]، وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لا يَسمع. ولكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى" (سيبويه، 1988م، 212/1).

وقد اختلفوا في تفسير كلام سيبويه، فهل هو تفسير معنى أو تقدير إعراب، وَهُوَ أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَيْنِ: حَذْفٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ حَذْفُ دَاعِيهِمْ، وَقَدْ أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي، وَحَذْفٌ مِنَ الثَّانِي، وَهُوَ حَذْفُ الْمَنْعُوقِ بِهِ، وَقَدْ أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ فَشَبَّهَ دَاعِيَ الْكُفَّارِ بِرَاعِي الْغَنَمِ فِي مُخَاطَبَتِهِ مَنْ لَا يَفْهَمُ عَنْهُ، وَشَبَّهَ الْكُفَّارَ بِالْغَنَمِ فِي كَوْنِهِمْ لَا يَسْمَعُونَ مِمَّا دُعُوا إِلَيْهِ إِلَّا أَصْوَاتًا، وَلَا يَعْرِفُونَ مَا وَرَاءَهَا. وَفِي هَذَا الْوَجْهِ حَذْفٌ كَثِيرٌ، إِذْ فِيهِ حَذْفُ مَعْطُوفَيْنِ، إِذِ التَّقْدِيرُ الصِّنَاعِيُّ: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَدَاعِيهِمْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ وَالْمَنْعُوقِ بِهِ" (انظر: أبو حيّان، 1420هـ، 106/2). ولعلّ هذا التفسير يدخل في باب الاحتباك، فالاحتباك في اللغة: " هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، كقوله: عَلفتها تِبْنًا وماءً باردًا. أي: علفتها تِبْنًا، وسقيتها ماءً باردًا" (الشريف الجرجانيّ، 1983م، 12). وهو من الفنون الجميلة والتي تدلّ على سعة اللغة العربيّة ومرونتها، وقد فسّرت كثير من الآيات الكريمة بهذا الأسلوب البديع.

فالذي يرجح أنّ كلام سيبويه من تفسير الإعراب، وأنّ في الآية احتباكًا، وقد ذكر سيبويه أنّ الآية جاءت على السّعة والإيجاز. وقد نبّه أبو حيّان إلى هذا وجاء بتقدير المحذوفات التي يستقيم معها المعنى والصناعة النحويّة، ولعلّ أبا حيّان استند في توجيه هذه الآية لآراء السابقين من المفسّرين، وفيما يبدو أنّه يصحّح هذه الآراء جميعها، فكلّ مؤداها واحد، ومعناها صحيح.

وفي قوله تعالى:﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[البقرة:185]، تكلّم المفسّرون على معنى التكبير، وهو التكبيرات التي تكون عقب صوم رمضان في أيام العيد، " وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا رَأَوْا هِلَالَ شَوَّالٍ أَنْ يُكَبِّرُوا، وَقِيلَ: هُوَ التَّكْبِيرُ الْمَسْنُونُ فِي الْعِيدِ، وَقَالَ سُفْيَانُ: هُوَ التَّكْبِيرُ يَوْمَ الْفِطْرِ" (أبو حيّان، 1420هـ، 203/2).

ويذكر الزمخشريّ علّة تعدية الفعل بـ(على)، وهو لتضمنه معنى الحمد، فالتكبير والتعظيم لله لنعمه علينا، يقول الزمخشريّ: " وإنما عدّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمّنا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم" (الزمخشريّ، 1407هـ، 228/1). ويرى أبو حيّان أن كلام الزمخشري يصحّ في تفسير المعنى ولكنّه لا يصحّ في تقدير الإعراب، إذ يختلف متعلّق حرف الجرّ بعد هذا التقدير، يقول أبو حيّان: "قَوْلُهُ: كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ حَامِدِينَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ، هُوَ تَفْسِيرُ مَعْنًى لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، إِذْ لَوْ كَانَ تَفْسِيرَ إِعْرَابٍ لَمْ تَكُنْ: عَلَى، مُتَعَلِّقًا، بِتُكَبِّرُوا الْمُضَمَّنَةِ مَعْنَى الْحَمْدِ، إِنَّمَا كَانَتْ تَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِحَامِدِينَ الَّتِي قَدَّرَهَا، وَالتَّقْدِيرُ الْإِعْرَابِيُّ هُوَ، أَنْ تَقُولَ: كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلِتَحْمَدُوا اللَّهَ بِالتَّكْبِيرِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ، كَمَا قَدَّرَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِمْ: قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عني أَيْ: صَرَفَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي بِالْقَتْلِ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِينَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

أَيْ: يحْكُمُونَ بِالْبَصِيرَةِ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ" (أبو حيّان، 1420هـ، 204/2).

ولو عدنا إلى الكشّاف لرأينا الزمخشري كان يتكلّم في تفسير المعنى ولا يقصد إلى الإعراب، فقد ذكر جمال (النشر) وهو من الفنون البلاغيّة[1]، وفي الآية كلّ فعلٍ ذُكر لبيان علّة فعلٍ سابق كما يرى الزمخشريّ، يقول تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ البقرة: 185، يقول الزمخشري في هذه الآية: " فقوله: (لِتُكْمِلُوا) علّة الأمر بمراعاة العدّة، (وَلِتُكَبِّرُوا) علّة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر، (وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) علّة الترخيص والتيسير، وهذا نوع من اللفّ لطيف المسلك لا يكاد يهتدى إلى تبيّنه إلا النقاب المحدث من علماء البيان. وإنّما عدّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمّنا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم" (الزمخشريّ، 1407هـ، 228/1). فالسياق سياق تفسير للمعنى كما يظهر وليس إعرابًا للآية، فالزمخشري وأبو حيّان متفقان على أنّ الفعل فيه تضمين، ولكن اختلفوا في التقدير، ولم يُعن الزمخشريّ بالجملة والإسناد –في هذا الموضع– عنايته بالمعنى، فلم يقل إنّ شبه الجملة متعلّق بحالٍ محذوفةٍ أو ما أشبه ذلك من تقديرات، ولعلّ منع أبي حيّان لهذ التقدير هو لوجود مانع صناعيّ، وحصول تجاذب بين المعنى والصناعة؛ فالكلّ متفقون على تقدير حامدين أو أنّ الفعل مضمّن للحمد ولكنّ الحال المحذوفة تدلّ على كونٍ خاصّ ولا تدلّ على كون عام، ولذلك لا يصحّ حذفها، والمخرج من هذا أن يكون الفعلُ مضمّنًا معنى الحمد والدليل تعديه بـ على، وفي الشرح والتوضيح لا بأس أن نقول إن تقدير الآية: لتكبّروا الله حامدين الله على ما هداكم وأنعم عليكم. فأبو حيّان مفسّرٌ ونحويّ، يهمّه المعنى وسلامة الصناعة النحويّة في تقدير التفسير.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾[البقرة: 240].

قُرئت (وصيّة) في الآية بالرفعِ والنصبِ، والإعراب على رواية النصب أن نقدّر فعلًا ناصبًا، يقول أبو جعفر النحاس في إعرابه: "(الذين) في موضع رفعٍ، إن شئت بالابتداء، والتقدير: يوصون وصيّةً. والمعنى: ليوصوا وصيّةً، وإن شئت كان (الذين) رفعًا بإضمار فعلٍ، أي: يوصّي الذين يتوفّون منكم وصيّةً" (أبو جعفر النحاس، 1421هـ، 120/1).

أمّا رواية الرفع، وهي قراءة نافع وابن كثير والكسائي وغيره، وقد أعرب أبو حيّان (الذين) مبتدًا، ووصيّة: مبتدأ أيضًا، وهو نكرة موصوفة بصفةٍ محذوفةٍ، ثم يذكر رأيًا يجعلُ (وصيّة) مرفوعة بفعلٍ محذوف، والتقدير: كُتبَ عليهم وصيّةٌ، وقد ذكر هذا الرأي غير واحدٍ من المفسّرين كأبي إسحاق الثعلبيّ في تفسيره (200/2) وأبي الحسن الخازن في تفسيره (175/1) والبيضاويّ في تفسيره (148/1) وغيره، ولكنّ أبا حيّان لا يرضى هذا المذهب لأنّه ليس من مواضع زيادة الفعل، فكلام هذا النحويّ من تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، يقول أبو حيّان: " وَقَرَأَ الْحَرَمِيَّانِ، وَالْكِسَائِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ: وَصِيَّةٌ بِالرَّفْعِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ، بِالنَّصْبِ وَارْتِفَاعِ: وَالَّذِينَ، على الابتداء. ووصية بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَهِيَ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ فِي الْمَعْنَى، . . . ، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ النُّحَاةِ أَنَّ: وَصِيَّةٌ، مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كُتِبَ عَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ، قِيلَ: وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرُ معنى لا تفسير إعراب، إِذْ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا الْفِعْلُ. وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَوَصِيَّةُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ، أَوْ: وَحُكْمُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ" (أبو حيّان،1420هـ، 553/2).

والذي يظهر أنّ المفسّرين بتقديرهم هذا أرادوا تعليل الرفع، فجاؤوا بهذا التقدير فهو من تقدير الإعراب، ولم يقصدوا البيان والشرح، ولكنّ أبا حيّان يرى أنّ في هذا تجاذب بين الصناعة والمعنى، فلا يصحّ صناعيًّا حذف الفعل وبقاء معموله إلا بقرينة تدلّ عليه وتمنع اللّبس والوهم، ولا قرينة تدلّ في الآية على الفعل (كتب)، لذلك جعل كلام هذا النحويّ من تفسير المعنى.

وقد ذكر ابن جنيّ في الخصائص في باب سمّاه (باب في شجاعة العربيّة) مواضعَ يُحذَفُ فيها الفعل:

---

[1] اللفّ والنشر: هو أن تلفّ شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملة؛ ثقةً بأن السامع يردّ إلى كلّ واحدٍ منهما ما له، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ القصص:73. (الشريف الجرجانيّ، 1983م، 193).

فقد يحذف الفعل مع فاعله، كما في باب الاشتغال، فتقول: زيدًا ضربته، فقد حذفت الفعل مع الفاعل قبل (زيدًا)، وفسّرت الفعلَ المحذوف بالفعل المذكور.

والأخر أن يُحذف الفعل وحده، كما في قوله تعالى:﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق:1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[التكوير:1]، وقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[النساء:176]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ الإسراء:10. فالأفعال محذوفة وفاعلها موجود بالجملة، لأنّ أداة الشرط تدخل على الجملة الفعليّة فحسب. (انظر: ابن جنيّ، بلا تاريخ، 381/2-382).

فلا بُدّ للفعل المحذوف من دليلٍ يدلّ عليه ليُعرَفَ تقديره، ولعلّ الدليل في الآية هو دليل الحال والمقام إن صحّ التعبير، فالذي يُتَوَفّى ويترك أزواجًا فُرِضَ عليهم وصيّةٌ أو كُتِبَ عليهم وصيّةٌ، وهذا هو السياق الذي عليه الآية، فيمكننا في الشرح والتفسير أن نقول: كتب عليكم وصية، وقد يكون الحذف لكثرة الاستخدام ومعرفة المخاطب بالفعل المحذوف، من ذلك قول ذي الرمّة:

ديارَ ميّةَ إذْ مَيٌّ تُساعفُنا ولا يَرى مثلَها عُجمٌ ولا عربُ

فالشاعر نصب كلمة (ديار) على أنّها مفعول به لفعل محذوف تقديره (اذكر)، لكثرة دور كلمة (اذكر) على ألسنة الشعراء العاشقين، فصارت دلالة كثرة الاستعمال قرينة مسوّغة لحذف الفعل (انظر: الحمدان، 2004م، ص199).

أمّا إن لم يكن هناك مسوّغ للحذف فنلتزم بقواعد الصناعة النحويّة، وهذا ما قام به أبو حيّان، فخرّج كلام النحويّ على تفسير المعنى، لانّ كلامه لا يصحّ في تقدير الإعراب، إلا بوجود قرينة تدلّ على الفعل المحذوف.

الخاتمة والنتائج:

تعدّ قضيّة تفسير المعنى والتقدير الإعرابي من القضايا الهامة في النحو العربيّ، فقد يتعرض كلام العلماء إلى سوء الفهم، فيتكلمون في معنى الآية وتفسيرها فيظنّ القارئ أن المفسّر يتكلم على الإعراب، وقدّ نبّه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه إلى مسألة (التمثيل)، وقد ذكرها سيبويه في نحو عشرين موضعًا من كتابه، فيذكر رأي الخليل وتفسيره لمسألة لغويّة، ويذكر الخليل مثالًا على هذه المسألة، فيعقّب سيبويه بأنّ كلام الخليل تمثيل ولم يُتَكَلّم به، لئلّا يُفهم كلامه على غير وجهه، من ذلك كلامه على (مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بهم وَحْدَهم، ومررتُ برجل وَحْدَه ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة): يقول: " ... وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفرادًا. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام" (سيبويه، 1988م، 374/1).

إنّ معنى (مررتُ بهم ثلاثتهم) مررت بكلّ واحدٍ منهم، فأفردتهم بمروري إفرادًا، هذا معناه، ولا يقصد جواز استخدام هذه العبارة بدل تلك، ولا يجوز إعراب (ثلاثتهم) مثل إعراب (إفرادًا)، ولهذا بنّه سيبويه إلى أنّ كلام الخليل شرح للعبارة ولم يتكلّم به أحد.

ولأهميّة هذه القضيّة وكثرة الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب عقد ابن جنيّ فصلًا في الخصائص، إذ يقول: " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة..."(ابن جنيّ، د.ت، 281/1). وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على تفشي هذا الخلط بين طلاب العلم، ولذلك نوّه ابن جنيّ به وأسهب بالأمثلة في الخصائص، لنكون على علمٍ ودراية فيما نقرأ، ونحذر الأحكام المتعجّلة.

يقول الدكتور صاحب أبو جناح: " صار من المألوف الوقوع في الخلط بين التأويل الدلالي والتحليل الإعرابيّ لدى النحويين، وتعرّضت أفكار الشيوخ والأئمّة ومقالاتهم في كثير من الأحيان إلى شيء من اللّبس وسوء الفهم، ويبدو أنّ قدرًا غير يسير من أفكار الخليل بن أحمد وتحليلاته تعرّض إلى شيء من هذا اللبس والاختلاط على يد المؤوّلين والمفسّرين من النحاة الذين جاؤوا بعده" (صاحب أبو جناح، 1996م، ص61).

وليس غريبًا أن يفهم العالِم كلام غيره من العلماء على غير وجهه، فقد صرّح ابن جنيّ في كتاب (التنبيه) بأنّ بقي أربعين سنة لا يفهم المراد من كلام شيخه أبي علي الفارسيّ على وجهه الصحيح، وذلك في قضيّة عود الضمير من قولهم: هذا حلو حامض وما أشبهه (انظر: ابن جنيّ، 2009م، ص133).

وقد رأينا ممّا تقدّم عناية أبي حيّان بهذا الجانب في تفسيره، فيراعي جانب الصناعة النحويّة كثيرًا، فإن عرض له من أقوال العلماء ما يُعتقد أنّه خرق للصناعة النحويّة نبّه إلى أنّ الكلام تفسير للمعنى لا غير، ولا يُقصد به الإعراب.

ومن المستحسن أن ينبّه المؤلّف في أيّ كتابٍ يكتبه عند تفسير جملة إلى أنّ كلامه تفسير لا إعراب؛ حتى يُناقش في آرائه نقاشًا صحيحًا بعيدًا عن اللبس وسوء الفهم.

كما يجب علينا قراءة كلام العلماء الأقدمين من مفسرين ونحاة بحذرٍ شديدٍ، حتى لا نُخطئ في فهم المسائل، فنظنّ كلامهم في التفسير تقدير إعراب.

ويمكنُنا أن نخلص من هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1- عناية أبي حيّان بقضيّة تفسير المعنى والتقدير الإعرابيّ في تفسيره لأهميّتها في دقّة التفسير وعدم تحميل الآية ما لا تحتمله من معانٍ، كما رأينا في الآية (29 و 22) من سورة البقرة.

2- أهميّة إدراك طالب العلم لقضية (تفسير المعنى والتقدير الإعرابيّ) في كلام العلماء؛ حتى لا يفهم النصوص القديمة للمفسرين والنحاة على غير وجهها.

3- يُخرّج أبو حيّان كلام من سبقه من العلماء- إن كان كلام العالم مخالفًا لمدلول اللفظ وحدوده- بقضيّة تفسير المعنى.

4- يستند أبو حيّان لأقوال النحاة السابقين في التوفيق بين الصناعة والمعنى، كما مرّ بنا في الآية 29-22 من سورة البقرة.

5- الجهل بقضية تفسير المعنى وتقدير الإعراب أنشأ الكثير من القضايا الخلافيّة، كما في جواز حذف الفعل وبقاء فاعله، وغيرها.

6- أهميّة تفسير (البحر المحيط) ، فهو يُعدّ موسوعة لغويّة تستحقّ الدرس والبحث.

المراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن جني، عثمان، (د.ت)، الخصائص، ط4، القاهرة: مصر، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

3- أبو حيّان، محمد بن يوسف، (2010م)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، بيروت: لبنان، دار الفكر.

4- ابن هشام الأنصاريّ، (2000م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

5- أبو السعود العمادي، محمّد بن محمّد، (د.ت)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربي.

6- ابن هشام المعافري، عبد الملك، (1955م)، السيرة النبويّة، ط2، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياريّ وعبد الحفيظ شلبيّ، القاهرة: مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

7- الزمخشريّ، محمود بن عمر، (1407هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، بيروت: لبنان، دار الكتاب العربيّ.

8- الطبريّ، محمّد بن جرير، (2000م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، تحقيق: محمود شاكر، بيروت: لبنان، مؤسسة الرسالة.

9- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م)، الكتاب، ط3، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة: مصر، مكتبة الخانجي.

10- المبرّد، محمّد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عُظَيمَة، بيروت: لبنان، عالم الكتب.

11- الشريف الجُرجانِيّ، علي بن محمّد، (1983م)، التعريفات، ط1، بيروت: لبنان، دار الكتب العلميّة.

12- أبو الحسن البقاعيّ، إبراهيم بن عمر، (بلا تاريخ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة: مصر، دار الكتاب الإسلاميّ.

13- أبو جعفر النحّاس، أحمد بن محمّد، (1421هـ)، إعراب القرآن، ط1، بيروت: لبنان، دار الكتب العلميّة.

14- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، بيروت: لبنان، دار الكتب العلميّة.

15- أبو إسحق الثعلبيّ، أحمد بن محمّد، (2002م)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ط1، بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربيّ.

16- أبو الحسن الخازن، علي بن محمّد، (1415هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، ط1، تحقيق: محمّد علي شاهين، بيروت: لبنان، دار الكتب العلميّة.

17- البيضاويّ، عبد الله بن عمر، (1418هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، تحقيق: محمّد المرعشليّ، بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربيّ.

18- أبو جناح، صاحب، (1996م)، التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربيّ، مجلّة جامعة الملك سعود، المجلد8، ص ص 61-75، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، مجلّة كليّة الآداب (1).

19- ابن جنيّ، (2009م)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ط1، تحقيق: د. حسن هنداوي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.

20- الحمدان، محمّد علي السليم، (2004م)، أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه، إشراف: د. سمير استيتيه، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

21- توفيق صادق، ملاك، (1995م)، تقدير المعنى والإعراب في النحو العربيّ، إشراف: د. جعفر عبابنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، الأردن.